تحديات تمويل الجماعات المحلية في ظل تراجع عائدات البترول، ومتطلبات إصلاح المالية المحلية – حالة الجزائر خلال الفترة:2007-2016

د./ قريني نورالدين
ج.الجزائر 3

الملخص:

تعتمد الجزائر منذ عقود ولوقتنا الراهن على المحروقات كمصدر أساسي لتحقيق وتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد، إذ تشكل المحروقات 97 % من الصادرات بينما تمثل الجباية البترولية 64 % من الإيرادات العامة للدولة، ولكن أسعار البترول تعرف تذبذبا وعدم استقرار مستمر بفعل الأزمات والحروب...الخ، وهذا ما أثر على موارد وإيرادات البلدلاسيما في العقد الأخير.

تعتبر الجماعات المحلية هيئات تمثل امتدادا لسلطة الدولة وسياساتها التنموية على المستوى المحلي، ولتحقيق التنمية المحلية المنشودة لابد لها من مصادر تمويل كافية ومستدامة.يهدف هذا المقال إلى محاولة إبراز أثر تراجع أسعار البترول على ميزانية الدولة، وكذا الأثر على تمويل الجماعات المحلية، بالإضافة إلى مسعى تقديم حلول لتلك الإشكالية.

الكلمات المفتاحية: الولاية ; البلدية ; التنمية المحلية ; الإصلاح المالي والجبائي ; الجباية البترولية ;

Abstract:

Algeria dependent from decades untilthe present time on fuels as a primary source for the financing of economic and social development projects in the country,Fuels accounting for 97 % of exports, while oil taxes represents 64 % of the State's general revenues, but oil prices fluctuated and continued instability known by crises and wars… etc, and that's what the impact on the resources of the country and especially in the last decade.

Local authorities are considered as institutions that represent an extension of the authority of the state and its development policies at the local level, and to achieve the desired local development must be subjected to adequate and sustainable funding sources. This article aims to attempt to demonstrate the impact of declining oil prices on

the state budget, as well as the impact on the financing of local communities, as well as an effort to provide solutions to the problem.
Key words: state, municipal; local development; financial and fiscal reform; oil taxes.;

المقدمة:

إن الجزائر من الدول التي تعتمد منذ عقود في تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية على ما تدره عائدات المحروقات (بترول وغاز طبيعي)، إذ تمثل المحروقات حوالي 97 % من صادرات البلد، بالمقابل تشكل الجباية البترولية حوالي 64 % من الإيرادات العامة للدولة. إن تبعية الجزائر في تمويل التنمية الاقتصادية لمورد طبيعي ناضب (البترول) يشكل تهديدا لاقتصاد البلد، وذلك في ظل تقلبات أسعار البترول المرتبطة أساسا بالمتغيرات الخارجية (أزمات، حروب، ضعف الطلب، تخمة المعروض النفطي...الخ). ولعل الصدمة النفطية الأخيرة في سنة 2014 وما تبعها من انعكاسات على الاقتصاد الوطني لدليل على ضرورة إحداث إصلاحات هيكلية في بنية الاقتصاد للخروج من هذه الوضعية الصعبة، وبالتالي العمل على تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

تعتمد عديد دول العالم مبدأ اللامركزية في إدارة شؤونها من خلال إنشاء وحدات إدارية محلية تتولى نيابة عن الدولة إدارة شؤون الأفراد وتقديم الخدمات اللازمة لهم لتحقيق التنمية المحلية، في الجزائر تسمى هذه الوحدات الجماعات المحلية وتتمثل في كل من البلدية والولاية، ولأن متطلبات تحقيق التنمية المحلية تستوجب توافر موارد مالية كافية ومستدامة لتغطية احتياجات السكان المتنامية محليا، تعاني الجماعات المحلية لاسيما البلديات من إشكالية التمويل واستدامة موارده مما ألزمها البحث عن مصادر للتمويل تكون سندا لها في تحقيق التنمية المحلية المنشودة. وانطلاقا مما سبق ذكره يمكننا صياغة الإشكالية الرئيسية لهذا المقال فيما يلي:

ما مدى تأثر تمويل الجماعات المحلية بتراجع أسعار البترول في الجزائر، وما هي بدائل التمويل المتاحة لمعالجة مواطن الضعف في التمويل المحلي، وبالتالي إصلاح المالية والجباية المحلية؟

تتفرع الإشكالية السابقة إلى الأسئلة التالية:

- ما هو أثر تراجع أسعار النفط علىالميزان التجاري والموازنة العامة للدولة خلال الفترة: 2006-2016؟
- ما هو مفهوم الجماعات المحلية، وما دورها في تحقيق التنمية المحلية؟
- كيف يمكن تشخيص واقع وآفاق تمويل الجماعات المحلية في الجزائر؟

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية يمكننا التطرق إلى المحاور التالية:

المحور الأول: أثر تراجع أسعار النفط على الاقتصاد الجزائريخلال الفترة 2006-2016؛

المحور الثاني: مفهوم الجماعات المحلية ودورها في التنمية المحلية؛
المحور الثالث: تشخيص واقع وآفاق تمويل الجماعات المحلية في الجزائر؛

المحور الأول: أثر تراجع أسعار النفط على الاقتصاد الجزائريخلال الفترة: 2006-2016

عرف الاقتصاد الجزائري منذ عقود عدة أزمات مالية نتيجة للصدمات النفطية وتراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية نتيجة لجملة من الظروف والمتغيرات الدولية، ولعل أبرز الأزمات أو الصدمات خلال فترة الدراسة: 2006-2016 نميز بين الأزمة المالية العالمية في سنة 2008، والصدمة النفطية الأخيرة سنة 2014 وآثارهما على الاقتصاد الجزائري. ويمكننا بيان أثر انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري من خلال ما يلي:

1- أثر تراجع أسعار النفط على الميزان التجاري خلال الفترة: 2006-2016:

يوضح الجدول الموالي تطور الميزان التجاري خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم 01:تطور الميزان التجاري خلال الفترة: 2006-2017الوحدة: مليون دولار أمريكي.[1]

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
صادرات المحروقات	53456	58831	77361	44128	55527	71427
مجموع الصادرات	54613	60163	79298	45194	57053	73489
مجموع الواردات	21456	27631	39479	39294	40473	47247
الميزان التجاري	**33157**	**32532**	**39819**	**5900**	**16580**	**26242**
السنوات	**2012**	**2013**	**2014**	**[2]2015**	**[3]2016**	***2017**
صادرات المحروقات	69804	63857	60304	32690	27100	3110
مجموع الصادرات	71866	65917	62886	34668	28880	3305
مجموع الواردات	50376	54852	58580	51702	46727	3890
الميزان التجاري	**21490**	**11065**	**4306**	**-17034**	**-17847**	**[4]-585**

*حصيلة شهر جانفي 2017.

من خلال احصائيات الجدول أعلاه يلاحظ أن مساهمة صادرات المحروقات إلى إجمالي الصادرات يتراوح بين 93 و97 % خلال فترة الدراسة، كما أثرت **الأزمة المالية العالمية** في أوت 2008(بدأت كأزمة للرهن العقاري في سنة 2007 ثم تحولت لأزمة مالية عصفت بمعظم بورصات العالم حيث فقدت بين ثلث ونصف قيمتها مما استلزم على أمريكا والدول الصناعية الكبرى إلى التدخل بجملة من الإجراءات وتخصيص مئات المليارات من الدولارات لتثبيت الأسواق وإعادة الثقة إليها [5]). (ومن آثار الأزمة المالية على الجزائر إضافة لما سبق تسجيل عجز مالي كلي إلى إجمالي الناتج المحلي بنسبة 8,2 -% في سنة 2009 [6])سلبا على حجم صادرات النفط وبالتالي على الميزان التجاري، حيث انتقلت الصادرات النفطية من 77361 مليون دولار سنة 2008 إلى 44128 مليون دولار

سنة 2009 أي بانخفاض42,95 %، بينما تراجع الميزان التجاري خلال نفس الفترة من 39819 مليون دولار سنة 2008 إلى 5900 مليون دولار سنة 2009 أي بانخفاض 85,18 %، كما يلاحظ أن حجم الواردات عرف تصاعدا إيجابيا خلال الفترة: 2006-2014، ثم سجل معدلا سالبا بنسبة 11.74-% ثم 09.62-% خلال سنتي 2015 و2016 على التوالي، وذلك بالمقابل تسجيل تراجعفي رصيد الميزان التجاري في سنة 2014 نتيجة للصدمة النفطية الأخيرة، حيث سجل انخفاضا منذ 2012 بنسبة 48.51 % ثم 61.08 % خلال سنتي 2013 و2014 على التوالي، كما أن الميزان التجاري سجل لأول مرة عجزا خلال فترة الدراسة بـ 17034-مليون دولار، و17847-مليون دولار خلال سنتي 2015 و2016 على التوالي، وهذا كنتيجةللصدمة النفطية سنة 2014.

2- أثر انخفاض أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة خلال الفترة: 2006-2016

يوضح الجدول الموالي أثر انخفاض أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة، وذلك من خلال بيان الأثر على الإيرادات والنفقات العامة للدولة .

الجدول رقم 02: أثر انخفاض أسعار النفط على الموازنة العامة للدولةخلال الفترة: 2006-2017:[7]الوحدة:مليار دج.

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
Σالإيراداتالعامة	3936.9	3687.9	2902.4	3272.6	3074.6	3489.8
Σالنفقات العامة	2453	3108.7	4191.1	4234.6	4466.9	5853,6
رصيد الموازنة	**1186.9**	**579.2**	**-1288.6**	**-962**	**-1392.3**	**-2363.3**
السنوات	**2012**	**2013**	**2014**[8]	**2015**	**2016**	**2017 ***
Σالإيرادات العامة	3804	3895.3	4218.18	4684.65	4747.43	5635.514
Σ النفقات العامة	7058.2	6024.1	7656.2	8858.1	7984,18	6883,21
رصيد الموازنة	**-3254.1**	**-2128.8**	**-3438.02**	**-4173.45**	**-3236.75**	**-1247.7**

*تقديرات سنة 2017.

يلاحظ من إحصائيات الجدول أعلاه أن الموازنة العامة للدولة تأثرت بشكل كبير نتيجة لانخفاض أسعار النفط خلال فترة الدراسة، ويبرز ذلك من خلال انخفاض الإيرادات الكلية لاسيما خلال الأزمة المالية العالمية في سنة 2008، حيث تراجعت بنسبة 21.29-% مقارنة بسنة 2007، ثم عادت لتستقر بمعدل إيجابي تقريبا خلال فترة الدراسة، أما بالنسبة للنفقات العامة

للدولة فقد سجلت معدل نمو إيجابي (راجع إلى متابعة تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتزايد الواردات في ظل محدودية وتراجع الصادرات) و خلال فترة الدراسة مع تراجع طفيف سنة 2013 بنسبة 14.65- % مقارنة بسنة 2012، فيما سجل رصيد موازنة الدولة سنتي 2006 و2007 رصيدا موجبا، بالمقابل عرفت الفترة:2008-2016 عجزا في موازنة الدولة بلغ أقصاه سنة 2015 مسجلا 4173.45- مليار دج أي انخفاض بنسبة 21,39-% مقارنة بسنة 2014، وبلغة الأرقام بلغ إجمالي عجز موازنة الدولة خلال فترة الدراسة:2006-2016 بما فيها تقديرات قانون المالية لسنة 2017 ما يعادل 23475 مليار دج (حوالي 219.12 مليار دولار أمريكي باعتماد سعر صرف 1دولار أمريكي = 107.13 دج[9])، وهذا يبرز هشاشة التوازنات المالية الكلية للدولة في مواجهة تقلبات أسعار النفط.

3- أثر انخفاض أسعار النفط على مؤشرات اقتصاديةكلية مختارة خلال الفترة: 2006-2016

يوضح الجدول الموالي أثر انخفاض أسعار النفط علىهيكل الإيرادات العامة للدولة (الجباية البترولية والجباية العادية)؛وكذا الأثر على صندوق ضبط الإيراداتوميزان المدفوعات.

الجدول رقم 03: أثر انخفاض أسعار النفط على بعض المؤشرات الاقتصاديةالمختارة خلال الفترة: 2006-2016: **الوحدة:** مليار دج.[10]

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الجباية البترولية*	916	973	970.2	1628.5	1835.8	1472.4
ج،ب،محصلة[11]	2714	2711.85	4003.56	2327.67	2820.01	3829.72
الموارد العادية	751,92	829.16	953.8	1158.1	1245.7	1520
ميزان المدفوعات (مليار دولار)	17.73	29.55	36.99	[12] 3.86	15,58	20.14
اقتطاعات ص،ض،إ**[13]	709.63	1454.36	1223.62	364.28	791.94	1761.45
رصيد ص، ض.إ	2931.05	3215.53	4280.07	4316.47	4842.83	5381.7
السنوات	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017أ**
الجباية البترولية°	1561.6	1615.9	1557.73	1722.94	1682.55	2200.12
ج،ب،محصلة	4054.35	3678.13	3388.35	1722.9 ب	1603.4 ب	-
الموارد العادية	1894.05	2204.1	2640.45	2961.71	3064.88	3435,394
ميزان المدفوعات (مليار دولار)	[14]12.06	0.13	-5.88	[15] -27.54	-14,6 ج[16]	-
اقتطاعات ص،ض،إ°°[17]	2283.26	2132.47	2965.67	2886.50	1333.85 ج	-
رصيد ص، ض.إ	5633.75	5563.51	4408.46	2072.5	[18] 840	-

❖ أ: تقديرات.ب: حصيلة 11 شهرا. ج: إلى غاية نهاية جوان 2016.

- * جباية بترولية تقديرية حسب قوانين المالية. ج،ب، محصلة: جباية بترولية.
- ** اقتطاعات ص، ض، إ:مجموعالاقتطاعات من صندوق ضبط الإيرادات Fonds de régulation des recettesلتمويل عجز خزينة الدولة، وتسديد تسبيقات بنك الجزائر واقتطاعات الدين العمومي.
- رصيد ص، ض.إ: رصيد صندوق ضبط الإيرادات بعد الاقتطاع.

يلاحظ من بيانات الجدول أعلاه أن الصدمات النفطية ولاسيما أزمة 2014 أثرت على التوازنات الكلية للاقتصاد الوطني، ويبرز ذلك من خلال المؤشرات الكلية المدروسة في الجدول السابق خلال الفترة: 2006-2016، ويمكننا إبراز الملاحظات في النقاط التالية:

- الجباية البترولية التقديرية مثلت نسبة 121.82 % من الجباية العادية سنة 2006، وحافظت على تجاوز قيمتها الموارد العادية إلى غاية سنة 2010، ومن ثم عرفت الجباية العادية نموا تصاعديا موجبا محققة فائضابالقيمة مقارنةبالجباية البترولية خلال الفترة: 2011-2017، وهذا مرتبط بنتائج الإصلاحات الجبائية التي سنتطرق لها في المحاور اللاحقة؛
- عرفت الجباية البترولية المحصلة نمو متذبذبا خلال فترة الدراسة، حيث شهدت انخفاضا بنسبة 41.85-% أي ما يعادل 1675.89– مليار دج في سنة 2009 نتيجة للأزمة المالية العالمية (2008)، ثم عرفت تراجعا بنسبة 49.15-% و52.67-% في سنتي 2015 و2016 (بيانات 11 شهرا) على التوالي مقارنة بسنة 2014 (سنة الصدمة النفطية الأخيرة)؛
- شهد رصيد ميزان المدفوعات نموا إيجابيا خلال الفترة 2006-2008، غير أنه عرف انخفاضا بنسبة 89.56-% سنة 2009 مقارنة بسنة 2008، ثم عرف تحسنا إيجابيا خلال الفترة: 2010-2012، ثم يشهد انخفاضا حادا بنسبة 98.92-% سنة 2013 مقارنة بسنة 2012، ومن ثم مسجلا عجزا ابتداء من سنة 2014 بقيمة إجمالية 42.08 مليار دولار أمريكي في سنتين ونصف؛

- شهد صندوق ضبط الإيراداتاستنزافا كبيرا لموارده المالية، حيث شهدت الاقتطاعات من الصندوق نموا إيجابيا تقريبا خلال فترة الدراسة (لأجل تمويل عجز الخزينة وتسديد تسبيقات بنك الجزائر، واقتطاعات الدين العمومي)، بينما عرف رصيد الصندوق فترات نمو إيجابي كنتيجة لتحسنمداخيل الجباية البترولية وأسعار النفط، في المقابل عرف رصيد الصندوق انخفاضا بنسبة 52.98-% سنة 2015 مقارنة بسنة 2014، ثم بنسبة 59.46-% سنة 2016 مقارنة بسنة 2014.

وللإشارة فقط فقد تم إنشاء صندوق ضبط الموارد (الإيرادات) في الجزائر بموجب المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000، وهو من الحسابات الخاصة للخزينة، ويقيد في إيراداته فوائض القيمة الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات عن تلك المتوقعة ضمن قانون المالية وكل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسيره، وبالنسبة لنفقاته فهي ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي والحد من المديونية والدين العمومي. [19]

المحور الثاني: مفهوم الجماعات المحلية ودورها في التنمية المحلية

1- مفهوم الجماعات المحلية:

تعددت مفاهيم الجماعات المحلية، وفيما يلي نورد بعض تلك المفاهيم:

- تعد**الجماعات المحلية** وحدات جغرافية مقسمة من إقليم الدولة، وهي عبارة عن هيئات مستقلة في الولايات والمدن والقرى، وتتولى شؤون هذه الوحدات بالطرق المناسبة لها، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي؛[20]
- يعتبر مصطلح **الجماعات المحلية** مرادف لمصطلح **الإدارة المحلية**، حيث يمكن **تعريف الجماعات المحلية** بأنها: أسلوب إداري يكفل توفير قدر من الاستقلال للهيئات المحلية فيما تباشره من اختصاصات محددة في مجال الوظيفة الإدارية التي تضطلع بها السلطة المركزية في الدولة أساسا بهدف تنمية مجتمعاتها، وإشباع حاجات أفرادها مع خضوع هذه الهيئات لقدر من الرقابة من السلطة المركزية؛[21]

- يمكن تعريف **الإدارة المحلية:** بأنها جزء من النظام العام للدولة منحتها الحكومة المركزية شخصية معنوية، وجدت من أجل تلبية احتياجات مجتمعها المحلي ممثلة بهيئة منتخبة، تعمل تحت إشراف ورقابة السلطة المركزية؛ [22]
- تعرف **الأمم المتحدة الإدارة المحلية**: بأنها نظام من نظم الإدارة العامة، فهي وسيلة إدارية لمعاونة الحكومة المركزية على أداء رسالتها بصورة أكثر فعالية وكفاءة، وهي بذلك تحث على نقل بعض الاختصاصات والصلاحيات من الحكومة المركزية إلى المحليات لمواجهة مسؤوليتها في إطار توزيع الأدوار الوظيفية وتقسيم العمل بين المستويين المركزي والمحلي؛ [23]
- عرف التشريع الجزائري **الجماعات المحلية أو الاقليمية**ممثلة في الولاية والبلدية كما يلي:

✓ **الولاية:** الولاية هي الجماعة الاقليمية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنويةوالذمة المالية المستقلة، وهي أيضا الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الاقليمية والدولة.[24]

✓ **البلدية:**البلدية هي الجماعة الاقليمية القاعدية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وتحدث بموجب القانون. البلدية هي القاعدة الإقليمية للاامركزية، ومكان لممارسة المواطنة، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية.[25]

2- دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية بالجزائر:

قبل التطرق إلى الدور التنموي للجماعات المحلية في الجزائر لا بد من بيان مفهوم التنمية المحلية من خلال ما يلي:

- **التنمية المحلية:** هي القدرة على الاستفادة من مصادر البيئة البشرية والمادية المتوافرة وزيادة تلك المصادر كما ونوعا وتطويعا بما يعود نفعه على جميع أفراد المجتمع، مع ضمان استدامة هذه المصادر، ويبقى العنصر البشري وتطويره ماديا وثقافيا وروحيا الشرط الأساسي لكل عملية تنمية محلية؛[26]
- **التنمية المحلية**: هي العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون بين الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتقاء بمستويات المجتمعات

المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة، لسكان تلك التجمعات في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة. [27] وهذا المفهوم أشمل وأنسب.
يمكننا التطرق إلى دور كل من البلدية والولاية في التنمية المحلية من خلال حصر مجالات وصلاحيات واختصاصات كل منهما لتحقيق التنمية محليا:

أ. الدور التنموي المحلي للولاية: تعتبر الولاية الجماعة الإقليمية للدولة، وهي تساهم معها في إدارة وتهيئة الإقليم، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة، وكذا حماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين، فالولاية تتوافر على ميزانية خاصة لتمويل الأعمال والبرامج المتعلقة بالتنمية المحلية ومساعدة البلديات وتغطية أعبائها، بالإضافة إلى المحافظة على أملاكها وترقيتها. كما تبرز أهمية الولاية في التنمية المحلية من خلال الصلاحيات التي منحها القانون للتدخل في مجالات مثل: الصحة العمومية والسياحة والإعلام والاتصال، الشباب والرياضة والتشغيل، السكن والتعمير وتهيئة الإقليم، الفلاحة والري والغابات، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ترقية المؤهلات النوعية المحلية...الخ.[28]

ب. الدور التنموي المحلي للبلدية: كون البلدية تمثل وحدة لامركزية للحكومة فهي تضطلع باختصاصات وصلاحيات بارزة في مجال التنمية المحلية، ولقد حدد المشرع صلاحيات تدخل البلدية في المجالات التالية: إعداد برامج التهيئة والتنمية في إطار المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم وكذا المخططات التوجيهية القطاعية، التعمير والهياكل القاعدية والتجهيز، نشاطات في مجال التربية والحماية الاجتماعية والرياضة والشباب والثقافة والتسلية والسياحة، مجال النظافة وحفظ الصحة وصيانة الطرق البلدية...الخ.[29]

ومما سبق ذكره يمكننا استخلاص أهمية ودور كل من الولاية والبلدية في مجال التنمية المحلية في الجزائر.

المحور الثالث: تشخيص واقع وآفاق تمويل الجماعات المحلية في الجزائر:

سوف نحاول التطرق من خلال هذا المحور إلى مصادر تمويل الجماعات المحلية، وكذا أثر الصدمة النفطية على مالية الجماعات المحلية (البلدية

والولاية)، وأخيرا آفاق التمويل المحلي في سياق إصلاحالجباية والمالية المحلية.

1. مصادر تمويل الجماعات المحلية في الجزائر:

قبل التطرق إلى مصادر تمويل الجماعات المحلية لابد من التعريف **بالتمويل المحلي** من كونه: كل الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية على مستوى الجماعات المحلية بصورة تحقق أكبر معدلات للتنمية عبر الزمن، وتعظم استقلالية المحليات عن الحكومة المركزية في تحقيق تنمية محلية منشودة. [30]

تنقسم موارد تمويل الجماعات المحلية (البلدية والولاية) في الجزائر إلى مصدرين أساسيين هما: المصادر التمويلية الداخلية أو الذاتية، والمصادر التمويلية الخارجية، وسنتطرق إلى المصدرين كما يلي:

أ. مصادر التمويل المحلي الذاتية (الداخلية):

تمثل الجباية المحلية جزءا كبيرا من الإيرادات المالية المحلية، باعتبارها المورد الرئيسي في ميزانية الجماعات المحلية، وتتكون الموارد الداخلية للجماعات المحلية في العموم من الضرائب ومداخيل أملاكها والخدمات.

تنقسم موارد التمويل الداخلي للجماعات المحليةإلى:الضرائب والرسوم المحلية الموجهة كليا أو جزئيا إلى الجماعات المحلية.[31]ويمكن أن نلخصها في النقاط التالية:

- ✓ **الرسم على النشاط المهني بنسبة 2%:** تتوزع حصيلته: 1.30% لصالح البلدية، و0.59% للولاية و0.11% للصندوق المشترك للجماعات المحلية (FCCL)، غير أن معدله يرفع إلى 3% فيما يخص رقم الأعمال الناتج عن نشاط لنقل المحروقات بواسطة الأنابيب، ويوزع ناتجه: 1.96% للبلدية، و0.88% للولاية و0.16% لفائدة الصندوق المشترك للجماعات المحلية، كما يمكن أن يخفض معدل الرسم إلى 1% دون تخفيضات بالنسبة لنشاطات الإنتاج، ويوزع ناتجه: 0.66% للبلدية، و0.29% للولاية و0.05% للصندوق المشترك للجماعات المحلية؛[32]
- ✓ **الرسم العقاري على الملكيات المبنية بنسب 3% إلى 10%:** يؤسس تبعا للقيمة الإيجاريةالجبائية المحددة حسب المتر المربع، وحسب المنطقة

والمناطق الفرعية، وكذا حسب طبيعة العقارات...الخ. يوزع ناتج الرسم 100% لصالح البلدية.

✓ **الرسم العقاري على الملكيات غير المبنية بنسب 3% إلى 10%:** ينتج الأساس الضريبي من حاصل القيمة الإجارية للملكيات غير المبنية المعبر عنها بالمتر المربع أو الهكتار حسب الحالة تبعا للمساحة الخاضعة للضريبة، وحسب طبيعة وموقع تلك الأراضي ...الخ. يوزع ناتج الرسم 100% لصالح البلدية.[33]

✓ **رسم التطهير (رفع القماماتالمنزلية-رسم قيمي ما بين 1000دج و23000دج):** يؤسس رسم سنوي لفائدة البلديات 100% رسم رفع القمامات المنزلية، وذلك على كل الملكيات المبنية.

✓ **الضريبة على الأملاك (تصاعدية بنسب ما بين 0% و1,75%):** يتوزع ناتج الضريبة كما يلي: 60% لميزانية الدولة، و20% لميزانية البلديات، و20% للصندوق الوطني للسكن.[34]

✓ **الضريبة الجزافية الوحيدة**(بنسبة 5% لأنشطة الإنتاج وبيع السلع، و12% بالنسبة للأنشطة الأخرى): يخضع لهذه الضريبة الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون والشركات والتعاونيات التي تمارس نشاطا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا أو مهنة غير تجارية، الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي 30 مليون دج، وتتوزع ناتج الضريبة كما يلي: 49% لميزانية الدولة، و40.25% لميزانية البلديات، و05% للولاية، و05% للصندوق المشترك للجماعات المحلية، والباقي أي 0.75%على غرف التجارة والصناعة التقليدية والمهن.[35]

✓ **الرسم الصحي على اللحوم (رسم الذبح):** يفرض على وزن اللحم الصافي للحيوانات المذبوحة بقيمة 10دج/للكلغ، ويتوزع ناتجه 8.5دج للبلديات، و1.5دج لصالح الصندوق الوطني لحماية الصحة الحيوانية.[36]

✓ **الرسم على القيمة المضافة:** يفرض بنسبة 9% كمعدل مخفض و19% كمعدل عادي ابتداء من سنة 2017 (يعوض المعدلان 7% و17% المطبقان منذ 2001)، ويوزع ناتج الرسم بالنسبة للعمليات المحققة في الداخل: 75% لميزانية الدولة و15% لصندوق التضامن

والضمان للجماعات المحلية و10% للبلديات، أما بالنسبة للعمليات المحققة عند الاستيراد فيتم توزيع ناتج الرسم: 85% لميزانية الدولة و15% لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية.[37]

✓ **رسم تعبئة الدفع المسبق (2017):** يفرض شهريا على متعاملي الهاتف النقال بنسبة 7% منها 2% يوزع ناتجها بنسبة 35% لصالح البلديات، و35% لصالح ميزانية الدولة، و30% لفائدة الصندوق الخاص للتضامن الوطني.[38]كما تستفيد مالية الجماعات المحلية من الرسوم التالية: رسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة (ما بين 3000دج و30000دج)، رسم الحفلات والأفراح (ما بين 500دج و1500دج عن كل يوم)، رسم السكن (ما بين 300دج و2400دج)، رسم الإقامة (ما بين 50 دج و600دج عن كل يوم)، رسم رخص العقارات (ما بين 2000دج و225000دج)، رسم قسيمة السيارات (ما بين 500دج و18000دج)، رسم على الأطر المطاطية الجديدة (ما بين 450دج و750دج) وتستفيد البلديات من ناتج هذا الأخير بنسبة 35%...الخ.[39]

ب. مصادر تمويل الجماعات المحلية (الخارجية):

تتمثل موارد تمويل الجماعات المحلية الخارجية في كل من: **الإعانات الحكومية**الموجهة لتغطية نفقات التنمية المحلية،**والتبرعات والهبات (**المشروطة بموافقة السلطات المركزية عليها)، **والقروض** وهذه الأخيرة تكون في الغالب بعد إذن من الحكومة.[40]

ج. صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية كآلية لدعم التمويل المحلي:أنشئ صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية ليحل محل الصندوق المشترك للجماعات المحلية الذي أنشئ في 1973/08/09 بسبب عجزه في التنمية المحلية، وتتمثل مهمة الصندوق الأساسية في تسيير صندوقي التضامن المالي بين البلديات وضمان المداخيل الجبائية للبلديات، وهما الصندوق البلدي للتضامن، وصندوق الجماعات المحلية للضمان، وكذلك صندوقي التضامن المالي ما بين الولايات وضمان المداخيل الجبائية للولايات، وهما صندوق تضامن الجماعات المحلية وصندوق ضمان الجماعات المحلية.[41]وهي الصناديق التي تم إنشاؤها بغرض المساهمة والنهوض بالتنمية

المحلية على مستوى البلديات والولايات من خلال تجسيد التضامن ما بين البلديات وولايات الوطن لتقليص الفوارق بينها.ويسهم صندوق الضمان والتضامن في تمويل التنمية المحلية من خلال تمويل ميزانية البلديات والولايات عن طريق تخصيص إعانات مالية سنوية للبلديات والولايات (تخصيصات مالية للتسيير والتجهيز والاستثمار، تخصيصات استثنائية لمواجهة صعوبات مالية أو كوارث أو انخفاض الجباية المحلية...الخ).[42]

2. أثر انخفاض أسعار النفط على تمويل الجماعات المحلية:

لقد حاولنا بيان أثر انخفاض أسعار البترول وخاصة الصدمة النفطية لسنة 2014 على الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال المحور الأول من المقال، ولقد لاحظنا الآثار السلبية لانهيار أسعار النفط على التوازنات الكلية للاقتصاد، وسنحاول بيان أثر الصدمة على تمويل البلديات والولايات خلال فترة الدراسة، وذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 04:أثر انخفاض أسعار النفط على تمويل الجماعات المحلية في الجزائر خلال الفترة:2006-2016:الوحدة: مليار دج.[43]

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
Pcd*	85.6	212.48	150	190	120	120
Pcw**	230	230	150	100	142	-
م،و،د،ج،م	173130.4	201541.3	268006.7	368743,4	387178.3	419486,6
السنوات	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017أ**
Pcd*	134	80	130	200	120	70
Pcw**	-	151.50	200	170	-	-
م،و،د،ج،م	622260.3	566450,3	540708.6	549809.3	426127,3	394260.7

أ: تقديرات. المبالغ تتضمن رخص البرامج واعتمادات الدفع.الاعتمادات الموجهة من الدولة لتمويل الجماعات المحلية (البلديات والولايات) (المخططات البلدية للتنمية ***pcd**هي إعانات ومساعدات تقدمها الدولة للبلديات لضمان تنمية متوازنة، وهو برنامج يتعلق باستثمارات التنمية لصالح البلدية في إطار التوجهات الوطنية للتنمية وقوانين المالية...الخ °°البرنامج التكميليلفائدة الولايات ****pcw** وهو مخطط ذو طابع وطنيتدخل

ضمنه كل استثمارات الولاية والمؤسسات العمومية التي تكون وصية عليها).[44]

م، و، د، ج، م:ميزانية وزارة الداخلية والجماعات المحلية -الاعتمادات المالية المخصصة من طرف الدولة ضمن نفقات التسيير.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن الاعتمادات المالية الموجهة لتمويل التنمية المحلية ضمن مخططات التنمية للبلدية pcd سجلت تذبذبا خلال فترة الدراسة، وتميزت بنمو الاعتمادات خلال سنوات: 2007 و2009 و2015 بمبلغ يفوق 600 مليار دج إجمالا، وهذا راجع لتنامي احتياجات التمويل المحلي خلال هذه الفترة وتغطية عجز تمويل التنمية المحلية على مستوى البلديات، كما برز أثر تراجع أسعار النفط على تمويل البلديات حيث تراجعت الاعتمادات المخصصة لمخططات التنمية البلدية بنسبة 40- % و65-%سنتي 2016 وخلال تقديرات ميزانية 2017 مقارنة بسنة 2015، وهذه السنة 2015 عرفت نموا بنسبة 53.84% في الاعتمادات المالية مقارنة بسنة الصدمة النفطية 2014 لتنامي احتياجات التمويل المحلي، أما بالنسبة للبرنامج التكميلي لفائدة الولاياتpcw فقد شهد تذبذبا هو الآخر صعودا ونزولا حسب متطلبات التنمية الوطنية والمحلية واحتياجات التمويل المحلي، فقد تميزت فترة الدراسة بتسجيل تراجع في المخصصات بنسبة 33.34-% و17.64-% سنتي 2009 و2015 مقارنة بسنتي 2008 و2014 على التوالي، كما لم تشهد سنوات: 2011 و2012 و2016 وتقديرات ميزانية 2017 أية اعتمادات للبرامج التكميلية للولايات قد يفسر بعدم تسجيل احتياجات أو عجز مالي لسنتي 2011 و2012 على التوالي، أما بالنسبةلسنة 2016 و2017 فذلك راجع لسياسة ترشيد النفقات العمومية المتبعة من طرف الحكومة لمواجهة تبعات انهيار أسعار النفط سنة 2014، والإجراءات المرافقة لإصلاح المالية والجباية المحلية على مستوى البلديات والولايات...الخ.كما أننا لاحظنا نموا إيجابيا خلال الفترة:2006-2012 لميزانية وزارة الداخلية والجماعات المحلية راجع لارتفاع احتياجاتها المالية في التسيير والتجهيز، ثم شهدت المخصصات تراجعا بشكل عام تقريبا لتسجل انخفاضا بنسبة 28.29-% وبنسبة22.49-% لميزانية 2017 و2016 على التوالي مقارنة بميزانية 2015، وهو يفسر بأثر الأزمة النفطية على موازنة الدولة وبالتالي موازنة

وزارة الداخلية والجماعات المحلية في إطار ما يعرف بسياسة ترشيد الإنفاق الحكومي.

3. آفاق تمويل الجماعات المحلية في سياق إصلاح المالية والجباية المحلية:

بعد تشخيص اختلالات وعجز في نظام تمويل الجماعات المحلية تم طبقا لتوجيهات وتعليمات الحكومة إنشاء لجنة وزارية مشتركة مكلفة بإصلاح المالية والجباية المحليتين في 09 جويلية 2007، وقد قامت بوضع ورقة عمل على المديين القصير والطويل من أجل القيام بإصلاح عميق قصد تصحيح النقائص والاختلالات المسجلة على مستوى مالية الجماعات المحلية لاسيما ضعف الموارد البشرية، وضعف مداخيل جباية الأملاك المحلية، وقدمت اللجنة توصيات رافقتها إجراءات موجهة للجماعات المحلية نذكر منها:

أ. الإجراءات الموجهة لتحسين الموارد المالية للجماعات المحلية:[45]

✓إصلاح نظام التضامن المالي ما بين الجماعات المحلية؛

✓تخصيص 50% من الضريبة الجزافية الوحيدة لفائدة الجماعات المحلية؛

✓تخصيص 50% من الضريبة على الناتج الخام الخاص بالمداخيل الإيجارية لصالح البلديات؛

✓منح تخصيص سنوي من ميزانية الدولة لفائدة الجماعات المحلية للتكفل بنفقات التسيير وبأعباء الأثر المالي الناتج عن الزيادة في أجور موظفي الجماعات المحلية...الخ.

ب. إجراءات موجهة لتأسيس عقلنة تسيير الجماعات المحلية وعصرنتها:

✓تحسين تأطير المصالح المالية للجماعات المحلية؛[46]

✓المعالجة المعلوماتية للمعطيات المادية والمالية للميزانيات المحلية؛

✓ضبط تكاليف النفقات لبعض الخدمات العمومية المحلية (رفع النفايات المنزلية-الطرق البلدية)؛

✓الإدخال التدريجي للميزانية الإلكترونية على مستوى الجماعات المحلية؛

✓وضع الرقابة القبلية على النفقات الملتزم بها على مستوى البلديات.

ج. الإجراءات الموجهة لتحسين التسيير الميزانياتي للجماعات المحلية:

✓تطبيقاً لأحكام قانون المالية لسنة 2011، شرعت وزارة الداخلية والجماعات المحلية في عمليات عصرنة التسيير المالي للجماعات المحلية لاسيما إعداد ميزانية جديدة للبلديات؛

✓والطريقة المعتمدة من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية لتطبيق المدونة الجديدة للميزانية لجميع البلديات تتمحور فيما يلي:

- تحيين التعليمةC1المتعلقة بالعمليات المالية للبلديات.
- **برنامج تكوين والتأهيل:**

✓وضع برنامج تكوين حول الميزانية الجديدة في شكل تربص مغلق لفائدة الأمناء العامين للبلديات والمسؤولين الماليين وكذا رؤساء المجالس الشعبية البلدية.

- **الجانب المعلوماتي:**[47]

✓ إعداد برنامج إعلام آلي موجه للآمرين بالصرف حول تحضير وإعداد وتنفيذ الميزانية الجديدة للبلديات. كما توجد مجالات أخرى موضع الدراسة ويتعلق الأمر أساسا بما يلي:

✓ تحسين مردودية الجباية المحلية عن طريق تبسيط النظام الضريبي المحلي؛

✓ تعاون أفضل ما بين المصالح الضريبية ومصالح الإدارات المحلية.

إن مسعى الحكومة لإصلاح الجباية والمالية للجماعات المحلية مستمر ومتواصل، ويتم تحيين الإصلاحات تبعا للمتغيرات الوطنية والدولية التي لها انعكاسات على تمويل موازنة الدولة والجماعات المحلية، وفي سياق مواصلة جهود إصلاح المحلية واستدامة مواردها لتحقيق التنمية المحلية برمجت الحكومة في إطار مخطط عملها ولاسيما ما تعلق بإصلاح المالية والجباية المحلية الإجراءات التالية:

✓ تحرير المبادرة الاقتصادية وتبسيط إجراءات اعتماد الاستثمارات ومنح عقود الامتياز على العقار الاقتصادي على المستوى المحلي؛

✓ تحفيز الدور الاقتصادي الجديد للجماعات المحلية من خلال إدخال تعديلات على الإطار القانوني الذي يحكم الوكالات العقارية للولايات وصندوق التضامن والصمان للجماعات المحلية بما يشجع على إنشاء الأملاك المنتجة للمداخيل؛[48]

✓ إعادة النظر في نظام المالية والجباية المحلية من خلال مراجعة الإطار القانوني الذي يحكم هذين المجالين في التسيير المالي والجبائي للميزانيات اللامركزية؛

هذا المسعى يرمي إلى تزويد الجماعات المحلية بمصلحة للضرائب والرسوم ذات مردودية عالية، تأخذ في الاعتبار خصوصيات وإمكانات كل بلدية أو ولاية؛

- ✓ سيتم الرفع من أداء نظام تحصيل إيرادات الجباية والأملاك، وذلك في إطار وضع حيز التنفيذ لخطة عمل الحكومة الرامية إلى تحسين مردود الجباية العادية خارج المحروقات، والتي شرع في تجسيدها باعتماد مقاربة متعددة القطاعات؛
- ✓ تسوية الوضعية القانونية للأملاك المحلية وتثمين مستحقات الكراء والاستغلال في إطار عقود الامتياز، إضافة إلى تطوير آليات تحصيل الحقوق والرسوم؛
- ✓ قيد النظر في الإطار القانوني الذي يحكم التعاون بين البلديات،
- ✓ إعادة تأهيل وعصرنة وتحسين خدمات المرافق العمومية الجوارية، والعمل على تعزيز قدرات الجماعات المحلية بوسائل التدخل، لاسيما عبر مساهمات صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية، كما سيتم تقديم دعم خاص للولايات المنتدبة المستحدثة الجديدة في الجنوب...الخ. [49]

الخلاصة:

لقد خلصنا من خلال هذه المقال إلى **النتائج التالية:**

- لايزال الاقتصاد الجزائري مرتبطا بعائدات المحروقات، وذلك على الرغم من الجهود المبذولة للتخلص أو التخفيف من حدة التبعية لموارد اقتصادية ناضبة (البترول والغاز الطبيعي) مرتبطة بالأسواق الدولية، والتي تشهد منذ عقود تقلبات وتذبذبات وأزمات نتيجة لجملة من الأسباب والمتغيرات الدولية؛
- إن آثار الأزمات والصدمات النفطية وتراجع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية ولاسيما الصدمة النفطية الأخيرة في سنة 2014 كان لها بالغ الأثر السلبي على التوازنات الكلية للاقتصاد الوطني، وأدت إلى انحسار موارد الدولة وموازنتها المالية بشكل كبير، وهو ما يعكس هشاشة الاقتصاد في مواجهة الأزمات والصدمات المالية أو الاقتصادية أو النفطية؛
- إن تحقيق التنمية المحلية المنشودة مترتبط أساسا بتوافر الموارد البشرية ذات الكفاءة العالية أولا، والموارد المالية المستدامة والكافية ثانيا، وهذه الأخيرة تشهد اختلالات معقدة مرتبطة بهيكل التمويل والجباية المحلية وضعف الاستقلالية –أو غيابها–وتبعيتها للإدارة المركزية في الغالب؛
- لقد أثرت أزمة تراجع أسعار المحروقات على موازنة الدولة سلبا وبالتالي على تمويل الجماعات المحلية–البلديات والولايات–وهذا يشكل تهديدا لمستقبل التنمية المحلية والوطنية بالبلد. ومن هذه النتائج يمكننا تقديم جملة من **التوصيات نوجزها في النقاط التالية:**

- العمل على مواصلة الجهود لإصلاح مالية الدولة ومالية الجماعات المحلية في إطار سياسات استشرافية (قانون المالية 2017-2019 كنموذج) استباقية لحدوث أزمات مالية مستقبلية؛
- تعزيز دعائم التوازنات المالية والاقتصادية الكلية مع ترشيد النفقات العمومية، في سياق المحافظة على نمو اقتصادي مستدام ومتوازن ضامن لتحقيق تنمية شاملة؛
- القيام بإصلاحات هيكلية للتحسين والرفع من التحصيل في مجال الجباية العادية، ومحاربة ظاهرة الغش والتهرب والسوق الموازي لتحقيق العدالة والمساواة الجبائية؛
- تفعيل تدابير احترازية ثم علاجية أكثر صرامة في مواجهة الصدمات المالية؛
- القيام بإجراءات مستعجلة لتسريع وتيرة تنويع الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات، ولاسيما قطاعات الفلاحة والصناعة والسياحة والاقتصاد الرقمي.
- تحفيز النمو خارج المحروقات وتشجيع المنتوج الوطني، وكبح الاستيراد، وتبسيط وتشجيع آليات التمويل من القطاع الخاص بعيدا عن موارد الخزينة العمومية...الخ.
- استحداث نظام جبائي محلي مستقل عن النظام المركزي مع توافر موارد بشرية مؤهلة لتسييره؛
- البحث عن موارد مالية مستدامة لتمويل الجماعات المحلية على غرار الوقف والمالية الإسلامية، وتثمين ممتلكات الجماعات المحلية.

الهوامش والمراجع:

[1]-http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur, date de consultation le 21/01/2017.

[2]-http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/142/Balance-commerciale.html, date de consultation le 14/01/2017.

[3] Ministère des finances, direction générale des douanes, statistiques de commerce extérieur de l'Algérie, 2016.

[4]https://www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/statistique-du-commerce-exterieur-en-janvier-2017, date de consultation le 23/2/2017.

[5] صندوق النقد العربي، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصادات العربية، ديسمبر 2008، ص 02.

[6] نبيل دحدح، مداخلة، تداعيات الأزمة المالية على أوضاع المالية العامة في الدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي، ندوة الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على قطاع النفط والغاز الطبيعي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، يومي 29 و30 نوفمبر 2016، دمشق، ص 17.

[7] Office national des statistiques, Algérie en quelques chiffres, résultats : 2006-2013, n° 39+40+44, édition : 2009-2014, p 53, p 59.

[8]الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قوانين المالية للفترة: 2014-2017.

[9]النشرة الإحصائية الثلاثية، بنك الجزائر، رقم 33، مارس 2016، ص 21.

[10] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قوانين المالية للفترة: 2006-2017.

[11] بصيري محفوظ وسليماني فريدة، مداخلة، دور الصناديق السيادية في ضبط الاختلالات النقدية والمالية، الملتقى الدولي حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، يومي 29 و30 نوفمبر 2016، جامعة البويرة،ص 10.

[12] النشرة الإحصائية الثلاثية، بنك الجزائر، رقم 13، ماي 2011، ص 15.

[13] Direction générale de trésor, ministère des finances, Algérie.

[14]النشرة الإحصائية الثلاثية، بنك الجزائر، رقم 25، مارس 2014، ص 15.

[15] النشرة الإحصائية الثلاثية، بنك الجزائر، رقم 33، مرجع سابق، ص 15.

[16]-http://www.aps.dz/economie/48176-l-alg%C3%A9rie-dans-une-situation-financi%C3%A8re-relativement-confortable-malgr%C3%A9-la-baisse-continue-des-r%C3%A9serves-de-change, date de consultation le 18/12/2016.

[17]-http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/143/Solde-global-du-Tr%C3%A9sor.html, date de consultation le 19/01/2017.

[18]-http://www.aps.dz/economie/51559-fonds-de-r%C3%A9gulation-des-recettes-pr%C3%A8s-de-840-milliards-da-de-disponibilit%C3%A9s-%C3%A0-fin-2016, date de consultation le 18/01/2017.

[19]نبيل بوفليح، صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط وتعدي الميزانية العامة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، العدد 01، 2004، ص 240، ص 241.

[20]لخضر مرغاد، الإيرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بسكرة، العدد 07، فيفري 2005، ص 02.

[21] تقي الدين عوادي، تشخيص نظام الجباية المحلية لدى الجماعات المحلية في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الوادي، 2015/2014، ص 03.

[22] محمد محمود الطعامنة، مداخلة، نظم الإدارة المحلية: المفهوم الفلسفة والأهداف، الملتقى العربي الأول حول نظم الغدارة المحلية في الوطن العربي، أيام 18-20 أوت 2008، سلطنة عمان، ص 07.

[23] مقداد الخميسي، آليات تطوير إداء الإدارة المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة 2، العدد 13، جوان 2016، ص 240.

[24]المادة الأولى من القانون رقم 12–07 المؤرخ في 2012/02/21 المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 12.

[25]المادة الأولى والثانية من القانون رقم 11-10 المؤرخ في 2011/06/22 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم 37.

[26] شويح بن عثمان، دور الجماعات المحلية في التنمية –دراسة حالة البلدية، مذكرة ماجستير في القانون العام، جامعة تلمسان، 2011/2010، ص 76.

[27]خنفري خيضر، تمويل التنمية المحلية واقع وآفاق، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2011/2010، ص 17.

[28] المواد 1 و3 و77 من القانون رقم 12–07 المؤرخ في 2012/02/21 المتعلق بالولاية، مرجع سابق.

[29]المواد من 103 إلى 124 من القانون رقم 11-10 المؤرخ في 2011/06/22 المتعلق بالبلدية، مرجع سابق.

[30] شريقي عمر، مداخلة، الإطار العام للجباية المحلية ودورها في دفع عجلة التنمية المحلية، الملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية في الجزائر-واقع وآفاق، يومي 14 و15 أفريل 2008، المركز الجامعي برج بوعريريج، ص 02

[31] محمد بن سعيد وبسمة نزار، مداخلة، سياسات إصلاح المالية المحلية لتعزيز تمويل التنمية المحلية في الجزائر، الملتقى الوطني الثاني حول التنمية المحلية في الجزائر رهان التحول الاقتصادي المربح، يومي 19 و20 أكتوبر 2015، المركز الجامعي ميلة، ص 827.

[32] المواد من 217 إلى 223 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، طبعة 2017.

[33] نفس المرجع، المواد من 248 إلى 261 ح.

[34] نفس المرجع، المواد من 263 إلى 281 مكرر 9.

[35] نفس المرجع، المواد من 282 مكرر إلى 282 مكرر 5.

[36] المواد من 446 إلى 453 من قانون الضرائب غير المباشرة، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، طبعة 2017.

[37]المواد من 21 إلى 161 من قانون الرسوم على رقم الأعمال، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، طبعة 2017.

[38] المادة 76 من قانون المالية لسنة 2017، مرجع سابق.

[39] من إعداد الباحث بالاعتماد على الأحكام الجبائية، سنة 2017.

[40]محمد كريم قروف، مداخلة، محدودية التمويل المحلي وإشكالية الرشاد الإنفاقي والعجز الموازني للجماعات المحلية في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول التسيير المحلي بين إشكاليات التمويل وترشيد قرارات التنمية المحلية-البلديات نموذجا، يومي 08 و09 نوفمبر 2016، جامعة قالمة، ص 11.

[41]يامة ابراهيم، مداخلة، مدى فاعلية مصادر ميزانيات البلديات في إنعاش التنمية المحلية – دراسة حالة وصفية تقييمية، الملتقى الوطني الثاني حول التنمية المحلية في الجزائر رهان التحول الاقتصادي المربح، يومي 19 و20 أكتوبر 2015، المركز الجامعي ميلة، ص 746.

[42] نفس المرجع، ص 747.

[43] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قوانين المالية للفترة: 2014-2017، مرجع سابق.

[44] شويح بن عثمان، مرجع سابق، ص ص: 125-128.

[45]http : //www.interieur.gov.dz/index.php/fr/collectivit%C3%A9s-territoriales/reforme-des-finances-et-de-la-fiscalite-locale.html, date de consultation le 05/01/2017.

[46]Ibid.

[47]Ibid.

[48]وزارة الداخلية والجماعات المحلية، السياسة الحكومية في مجال الجماعات المحلية، أكتوبر 2015، ص 04.

[49] نفس المرجع، ص 05.